

خلينا نقرأ هذه المقالة

الصناعة اليدوية المغربية.. دجاجة تبيض ذهباً

صادراتها حققت 4.7 مليار درهم مغربي



الدار البيضاء - خديجة الفتحي

رغم التحديات التي تواجهها الصناعات التقليدية المغربية، فإنها تعتبر من أعرق القطاعات الاقتصادية، وأكثرها قدرة على تشغيل العمالة، حيث يشغل القطاع 3.5 مليون من اليد العاملة النشيطة، ويساهم بـ 27.5% من الناتج الداخلي الخام، حسب أرقام وزارة الصناعة التقليدية. وتدر الصناعات التقليدية دخلاً كبيراً على العاملين في القطاع، خاصة في حال تصديرها، حيث تلقى قبولاً في الأسواق الدولية.

زكريا أشرفي محمد، الكاتب العام للصناعة التقليدية بالمركزية النقابية للاتحاد المغربي للشغل، قال لـ "العربية.نت"، إن المتغيرات التي طالت القطاع على مدار نصف قرن، لم يتم حصولها بقوانين تساهم في تنظيم القطاع، فحتى في ظل وجود وزارة مسؤولة وغرف مهنية، فإن العُرف ما زال ساري المفعول في ضبط العلاقات ما بين الصانع والمشغل من جهة، وما بين هذا الأخير والزبون من جهة أخرى.

وأوضح أن أهم التحولات التي عرفها القطاع هو ظهور وحدات إنتاجية قوية، تضم في الغالب ما بين 300 و 400 حرفي، لكنها لا تخضع لقانون الشغل الجاري به العمل في باقي القطاعات الإنتاجية، سواء على مستوى تحديد ساعات العمل أو الحد الأدنى للأجور، كما تظل بعيدة عن مراقبة أجهزة الدولة المختصة بالحماية الاجتماعية والصحية، وعن الرقابة الضريبية.

لا تعويض مادياً

وأضاف، أنه في حال تسريح صانع أو صانعة تقليدية من جانب صاحب العمل، فلا يتم تعويضه عن مدة العمل، لكون منطق العُرف والتعاقد الشفوي هما المحددان للعلاقة بين الطرفين، مشيراً إلى أن الغرف المهنية للصناعة التقليدية مرجعيتها القانونية المحددة لأدوارها لا تساير التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المغرب لكونها ذات طابع استشاري، وليس تقريرياً.

وقال إن دورها المفترض كان يجب أن يكون تقريرياً لإحداث نظام خاص للتغطية الاجتماعية بالقطاع والفئات العاملة به، إضافة إلى القيام بدراسات تحدد ظروف عملها وقدراتها المادية وتمويل النظام الخاص عبر مساعدة الدولة وإحداث رسوم جمركية على المنتجات المستوردة والمنافسة للمنتج التقليدي، وتقنين السوق إلخ.

وقال زكريا أشرفي، إن الدولة بلورت في سنة 1997 ما سمته بـ "رؤية 2015"، التي اعتمدت في استراتيجيتها الإنتاجية على الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية لأهميتها من حيث جمالها وطابعها الفني، واستراتيجية تسويقية ركزت على السوق الخارجية، أي التصدير بنسبة 29% وعلى السوق الداخلية للضيقة بالسياحة بنسبة 29%، وعلى السوق الداخلية بنسبة 42%، لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدت ملامحها منذ العشرية الأخيرة من القرن العشرين، كما كانت تريد الدولة من هذه الاستراتيجية، تحسين رقم

جودة معروفة

من جانبه، اعتبر أحمد عريف الباحث في علم الاجتماع في تصريح لـ "العربية.نت"، أن منافسة الآلات الصناعية للمشغولات اليدوية، تحمل جانبا سلبيا وآخر إيجابياً، محدداً الدور السلبي للآلة في كونها عوضت عدداً من الحرفيين وأصبحت تقوم مقامهم. وعلى المستوى الإنتاجي فإن كلفة المنتجات الصناعية هي أقل من كلفة المشغولات اليدوية، وإن المقاولات تغطي السوق بنسبة 80%، مقارنة بنفس منتج الصانع التقليدي، الذي يعتمد على المشغولات اليدوية التي تغطي 20%.

وقال عريف إنه تبعا لتكلفة الإنتاج فإن ذلك ينعكس حتماً على الأثمان، وبالتالي فالمتضرر في نظره هو الصانع التقليدي، لغياب قانون ينظم التسويق ويراعي الخصوصية الجهوية للمحافظات والمناطق بما يقلل من حدة المنافسة بين مشغولات يدوية تنتجها منطقة ما وأخرى صناعية واردة عليها.

وأوضح أن جودة المنتجات التقليدية تبقى هي نفسها بغض النظر عن كونها آلية أو يدوية، باستثناء صياغة الذهب والنقش على الخشب، والجبس البلدي التي تعتمد على الإبداع اليدوي، مشيراً إلى أشهر أنواع منتجات الصناعة التقليدية المغربية، التي تحتل الصدارة على مستوى التصدير الخارجي، وهي تبعا له، زرابي الزينة والنسيج التقليدي، كالجلباب والقفطان، إضافة إلى الفخار والخزف والمواد النحاسية المنقوشة الملاحظ حضورها في أرقى الفنادق العالمية وبالقصور المطبوعة بإبداعات الصانع المغربي، خاصة بدول الخليج.

واعتبر الباحث أن المستفيد الأكبر من الصناعة التقليدية التجار والوسطاء الذين يمتلكون المال ولا يمتلكون الحرفة، يوظفون عددا كبيرا من الصناع والصانعات التقليديات في ورشاتهم بأثمان زاهدة، والأسوء من هذا أنهم يُنتخبون في الغرفة المهنية على صعيد المحافظات باسم هؤلاء الغلبة، ليعبروا عبر هذه الغرف من خلال الانتخابات إلى برلمان مجلس المستشارين، لتنتهي مهمتهم وتبقى حال الحرفيين البسطاء على ما هي عليه.

المعاملات الإجمالي بـ 24 مليار "درهم مغربي" وبلوغ الصادرات الـ 7 مليار درهم مغربي"، في حين لم يتجاوز هذا الرقم الأخير حالياً 4.7 مليار.

”كلفة المنتجات الصناعية هي أقل من كلفة المشغولات اليدوية“

تكنولوجيا التراث

ويرى وزير الصناعة التقليدية عبد الصمد قيوح أن الصناعة التقليدية المغربية، استطاعت عبر الأجيال، أن تفرض نفسها بقوة كقطاع اقتصادي واجتماعي وثقافي، متحدية بذلك كل الصعوبات والإكراهات التي تفرضها عليها السوق العالمية، خصوصا بعد أن أصبح الاقتصاد العالمي سوقا موحدة في ظل العولمة والمنافسة الحرة.

وأكد أنه لمواجهة المنافسة، التي تفرضها المنتجات المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة، أصبح من الضروري إنتاج وعرض منتج ذي جودة، يتطور ويتلاءم باستمرار مع متطلبات المستهلك، والمحافظة على الطابع التراثي، لذا، عملت الوزارة، على وضع محاور تنمية، تتعلق بنظام المواصفات، ونظام شارات الجودة وحماية الملكية الفكرية والصناعية، والبحث والتنمية، وتحديث وتقوية وسائل الإنتاج.

وأوضح الوزير أن سياسة الدعم التقني تركز على تطوير وتحديث تقنيات الإنتاج والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة دون المساس بالطابع التراثي والمحلي للمنتج، فاستعمال الآلة تبعا له يقتصر على العمليات المتعلقة بتحضير المواد الأولية وبعض مراحل سلسلة الإنتاج التي لا تمس الطابع الأصيل للمنتج، من أجل ربح الوقت والاقتصاد في المادة الأولية، وترشيد استعمالها، بالإضافة إلى ضمان معايير السلامة والصحة التي تتوفر للصانع باستعمال هذه التقنيات.



الأسئلة

١. تحدثت المقالة عن بعض الإشكاليات في قوانين العمالة الخاصة بالصناع التقليديين، فما هي؟ وفي رأيكم ما هي أهم الإشكاليات ولماذا؟
٢. ما هي «رؤية ٢٠١٥»؟
٣. دُكر في المقالة كلمة «عُرف» (في الفقرة الثانية والرابعة) فماذا تعني هذه الكلمة في سياق المقالة؟ وما الفرق بينها وبين القوانين؟
٤. المعركة والمنافسة بين الآلات وبين الصناعة اليدوية منافسة تأخذ أشكالاً كثيرة، فبالنسبة لكم ما بعض الأشكال التي أخذتها هذه المنافسة في الصناعات في مجتمعاتكم؟ وقارنوا بين هذه الأشكال وشكل المنافسة المذكور في المقال؟
٥. خمنوا معاني الكلمات التي تحتها خط مستخدمين معرفتكم بالجذور والأوزان.